

# المحاكم الشرعية

هي جزء من المنظومة القضائية الفلسطينية بموجب القانون الأساسي الفلسطيني حيث تنص المادة 101 من القانون على أن «المسائل الشرعية والأحوال الشخصية تتولاها المحاكم الشرعية والدينية وفقاً للقانون».

يتضمن قانون الأحوال الشخصية الأحكام والمبادئ المنظمة للعلاقات داخل الأسرة من لحظة الفحص الطبي مروراً بعقد الزواج وانتهاء بالآثار المترتبة على زوال الرابطة الزوجية، ويشمل أحكام الخطبة والزواج والمهر ونفقة الزوجة والطلاق والتفريق القضائي والخلع والنسب والرضاع والحضانة والمشاهدة والاستضافة والميراث والوصية والوقف ...

يطبق في الضفة الغربية قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 61 لسنة 1976 وقانون حقوق العائلة رقم 303 للعام 1954 هو المطبق في قطاع غزة.

**تمارس المحاكم الشرعية حق القضاء في الأحوال الشخصية بين المسلمين استناداً لقانون أصول المحاكمات الشرعية الساري بالضفة وغزة، وتمارس أيضاً القضايا المتعلقة ب:**

- إنشاء الوقف لمنفعة المسلمين والإدارة الداخلية لتلك الأوقاف،
- أموال الأيتام والأوقاف المربوطة بحجج شرعية،
- الولاية والوصاية والوراثة،
- الحجر وفكه واثبات الرشد،
- نصب القيم والوصي وعزلهما،
- المفقود، المناكحات والمفارقات وما يترتب عليهما.
- كل ما يحدث بين الزوجين ويكون مصدره عقد الزواج،
- التركات، التخارج، الهبة والوصية.
- التقاضي أمام المحاكم الشرعية يكون على درجتين، المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف والمحكمة الشرعية العليا هي محكمة قانون.

يوجد 25 محكمة في محافظات الضفة الغربية جزء منها محاكم معاملات وهي محاكم فرعية والآخر قضايا ومعاملات وهي المحاكم المركزية المتواجدة في المحافظات، بالإضافة إلى ثلاث هيئات استئنافية (نابلس، القدس وتنعد مؤقثاً في رام الله، الخليل ومحكمة عليا شرعية واحدة).

## دوائر تابعه لديوان قاضي القضاة

- نيابة الأحوال الشخصية،

**وهي دائرة من الدوائر التابعة لقاضي القضاة والتي من صلاحياتها و مهامها:**

- الدعاوى التي يتعلق بها حق الله تعالى «دعاوى الحسبة» كالطلاق والنسب والردة بإباء أحد الزوجين الإسلام وفسخ عقد الزواج أو بطلانه.
- الدعاوى الخاصة بالصغار وفاقدي الأهلية وناقصيها والغائبين والمفقودين ومحاسبة وعزل الأولياء والأوصياء والقوام والنظار.
- الدعاوى المتعلقة بالأوقاف الخيرية والهبات والوصايا المرصدة الى البر والخيرات.
- الدعاوى التي ترى نيابة الاحوال الشخصية التدخل فيها لتعلقها بحق الله وإذا خالف الحكم قاعدة من قواعد النظام العام أو نص القانون على ذلك.
- الطعن أمام المحكمة العليا في الأحكام التي صدرت عن المحكمة ومحكمة الاستئناف واكتسب الدرجة القطعية إذا كان فيها مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله ويكون تدخلها لمصلحة القانون ولا يستفيد منها الخصوم.
- طلبات رد القضاة وأعضاء النيابة ومخاصمتهم.

## جلسات التحقيق تكون سرية ولا يجوز لأطراف الدعوى حضورها الا بإذن خطي من النيابة.

وتمارس النيابة عملها داخل المحاكم الشرعية الفلسطينية وتمارس رقابتها ومتابعتها للقضايا المتعلقة بحق الله تعالى وتحديداً ما يتعلق بالأحكام الصادرة على القاصرين وفاقدي الأهلية وعلى الوقف وبيت المال وأحكام فسخ النكاح والتفريق والطلاق والرضاع المانع للزوجية والإمهال للعهن، والجنون وأحكام الدية وغير ذلك مما يتعلق به حق الله تعالى، ومراقبة استئناف هذه الأحكام والطعون المقدمة لدى المحكمة العليا الشرعية وإجراء اللازم لحفظ حق الله تعالى .

ولها صلاحية التحقيق الابتدائي والادعاء والإحالة والمرافعة أمام المحاكم وإيداء الطلبات والدفع في قضايا الحق العام الشرعي، وكذلك متابعة العمل على تنفيذ الأحكام الصادرة في تلك الدعاوى.

## دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري،

تأسست دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري في المحاكم الشرعية بقرار رئاسي من المغفور له بإذن الله الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بتاريخ بداية العام 2004 ، للمساعدة في حل الخصومات بين أفراد الأسرة، وللمساهمة في وقاية المجتمع من التفكك وتعزيز النسيج المجتمعي، ويتم التطلع لها بأنها أداة وساطة في النزاعات الأسرية وتعمل على توفير الوقت والجهد والتكلفة على المتخاصمين من خلال محاولة التوسط وإيجاد حلول بديلة للنزاعات قبل الشروع بإجراءات التقاضي. حيث توجد أقسام متفرعة عن الدائرة في كافة المحاكم الشرعية.

## رؤية الدائرة

المساهمة في بناء مجتمع فلسطيني مستقل قوي وصلب وقادر على مواجهة التحديات المختلفة، والسير على طريق التنمية.

## رسالة الدائرة

الحفاظ على تماسك الأسرة الفلسطينية في ظل الظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني، عبر التقليل من نسب الطلاق، والتقليل من عدد القضايا الأسرية المرفوعة أمام المحاكم الشرعية، وإصلاح ذات البين، وتدوين وتوثيق حقوق أفراد الأسرة المتصالح عليها. وتوفير التوجيه والإرشاد المناسب الذي يمكّن أفراد الأسرة من التعرف على الأسس السليمة لبناء أسرة متماسكة والحفاظ عليها، والتغلب على أية خلافات أسرية ناشئة بينهم. وتوفير الحماية لأفراد الأسرة الذين يتعرضون للعنف، وخصوصاً النساء والأطفال، وتقديم المساعدة لإنهاء أسباب العنف.

## أهداف الدائرة

- تقديم الاستشارات القانونية والاجتماعية والأسرية المجانية لمن يحتاجها ويطلبها.
- المساهمة في العمل على حل الخلافات الزوجية، والخلافات العائلية على اختلافها.
- الحد من العنف الأسري وتوفير الحماية لكل من يتعرض له.

ديوان قاضي القضاة  
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي

